

يده اجمع العمل على قطع به السارق واختلفوا في اشتراط النصاب
وقد روى فقهاء اهل الظاهر لا يشترط نصاب بل يقطع بالقليل
والكثير وبه قال ابن بنت الشافعي من اصحابنا وحكاة
القاضي عياض عن الحسن البصري والخواج واهل الظاهر
واجتمعوا عموم قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا
ايديهما ولم يخصوها بالاية وقال جماعة العمل لا يقطع
الا في النصاب فقال الشافعي رضي الله عنه النصاب ربع دينار
ذهبا او ما قيمته ربع دينار وسوا كانت قيمته ثلاثة دراهم
او اقل واكثر ولا في اقل منه وبهذا قال كثير من الاكثرون
وهو قول عابثة وعمر بن عبد العزيز والاوزاعي والليث
وابوثور وسحاق وغيرهم وروي ايضا عن داود وقال
مالك واحمد وسحاق في رواية تقطع في ربع دينار او
ثلاثة دراهم او ما قيمته احداهما ولا تقطع في دون ذلك
وقال سليمان بن يسار وابن شبرمة وابن ابي ليلى والحسن
في رواية عنه لا تقطع الا في خمسة دراهم وهو مروي
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقال ابو حنيفة واصحابه
لا تقطع الا في عشرة دراهم او ما قيمته ذلك وحكى القاضي
عياض عن بعض الصحابة ان النصاب اربعة دراهم وعن
عثمان التيمي انه درهم وعن الحسن انه درهمان وعن
النخعي انه اربعون درهما واربعة دنانير والصحيح ما قاله
الشافعي وموافقه لان النبي صلى الله عليه وسلم صرح ببيان
النصاب

النصاب في هذه الاحاديث من لفظه وانه ربع دينار واما
باقى التقديرات فردودة لا اصل لها مع مخالفتها لصريح
هذه الاحاديث واما رواية انه صلى الله عليه وسلم قطع
سارقا في عشرين قيمته ثلاثة دراهم فمحمول على ان هذا الخبر
كان ربع دينار نصابا وما في قضية عين لا عموم لها فلا
يجوز ترك صريح لفظه صلى الله عليه وسلم في تحديد النصاب
بهذه الرواية فاذا قل من ثمن المجرم محموله علانه كان ربع دينار
ولا بد من هذا التقدير ليوافق صريح تقديره صلى الله عليه
وسلم واما ما يفتى به بعض الحنفية وغيرهم من رواية جات
قطع في عشرين قيمته عشرة دراهم وفي رواية خمسة في رواية
ضعيفة لا يعمل بها لو انفردت فكيف وهي مخالفة لصريح
الاحاديث الصحيحة الصريحة في التقدير ربع دينار
مع انه يمكن حملها علانه كانت قيمته عشرة اذ قال لا انه
شروط ذلك فمقطع السارق وليس في لفظها ما يدل على
تقدير النصاب بذلك واما رواية لمن ائمه السارق يسرق
البيضة او الحبل فتقطع يده فقال جماعة المراد بها بيضة
الحمية وحبل السفينة وكل واحد منهما يساوي اكثر
من ربع دينار وانكر المحققون هذا وقالوا البيضة الحديدية
وحبل السفينة لها قيمة ظاهرة وليس هذا السياق موضع
استعماله بل بلاغة الكلام تاياه لانه لا يذم في العادة
من خاطر يده في شيء له قدر وانما يذم من خاطر بها